

Distr.: General
16 June 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 102 (ش) من القائمة الأولية**

نزع السلاح العام الكامل: المشاكل الناشئة عن تكديس

فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات
السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة
طوال دورة حياتها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية
المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة
الذخيرة طوال دورة حياتها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 1 أيلول/سبتمبر 2023.

** A/78/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010923 250723 23-11678 (A)



التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها

أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، عملا بقرارها 233/76 إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، دون المساس بالنظم القانونية الوطنية التي تتناول ملكية الذخيرة وحيازتها واستخدامها على الصعيد الوطني، ويشكل جزءا من إطار شامل لدعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بالاستناد إلى الأطر القائمة وتكملها، في حين أنه ينبغي النظر على أساس طوعي في التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقررت الجمعية أيضا أن يأخذ الفريق العامل في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار 55/72 وآراء جميع الدول المشاركة وأن يسترشد بسلسلة المشاورات غير الرسمية التي عقدت في إطار قرارها 55/72 طوال عامي 2018 و 2019، وبالورقة غير الرسمية التي قدمتها ألمانيا بشأن العملية التشاورية غير الرسمية والإسهامات، سواء منها الخطية والشفوية، الواردة من الدول الأعضاء بشأن المسألة نفسها. وقررت الجمعية كذلك أن يعقد الفريق العامل دورتين مدة كل منهما خمسة أيام في نيويورك عام 2022 ودورة واحدة مدتها خمسة أيام في جنيف عام 2023، تسبقها مشاورات غير رسمية حسب الاقتضاء، في غضون الأطر الزمنية المتاحة وبمساهمة من المنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، وأن يعقد دورة تنظيمية مدتها يومان قبل انعقاد الجلسة الأولى. وقررت الجمعية أن يقدم الفريق العامل إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن عمله يتضمن توصيات بشأن مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا بشأن الذخيرة التقليدية.
- 2 - وقررت الجمعية العامة، بموجب مقررها 568/76 عقد الدورة الثانية التي مدتها خمسة أيام في عام 2022 في جنيف والدورة الثالثة التي مدتها خمسة أيام في نيويورك. وأصبح هذا التغيير في مكان الاجتماع ضروريا بسبب عدم توافر غرف اجتماعات في قصر الأمم في جنيف عام 2023 بسبب أعمال التجديد.
- 3 - وقررت الجمعية العامة، بموجب مقررها 547/77 أن يجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في دورة إضافية مدتها خمسة أيام في نيويورك عام 2023 ليكمل عمله.

ثانيا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورات ومددها

- 4 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية دورته التنظيمية يومي 7 و 8 شباط/فبراير 2022، ودورته الموضوعية الأولى في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو، ودورته الموضوعية الثانية في الفترة من 15 إلى 19 آب/أغسطس، ودورته الموضوعية الثالثة في الفترة من 13 إلى 17 شباط/فبراير 2023، ودورته

- الموضوعية الرابعة في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت الدورة الموضوعية الثانية في قصر الأمم في جنيف. وعُقدت جميع الدورات الأخرى في المقر في نيويورك.
- 5 - وقدم مكتب شؤون نزع السلاح الدعم الفني وخدمات الأمانة لعمل الفريق العامل.

باء - الحضور

- 6 - ترد أسماء المشاركين في الدورات الموضوعية في الوثائق [A/CONF.239/2022/INF/3](#) و [A/CONF.239/2022/INF/5](#) و [A/CONF.239/2023/INF/3](#) و [A/CONF.239/2023/INF/6](#).

جيم - أعضاء المكتب

- 7 - انتخب الفريق العامل، في دورته التنظيمية المعقودة في 7 شباط/فبراير 2022، ألبريخت فون فيتكي (ألمانيا) رئيساً بالتركية.
- 8 - وفي الدورة الموضوعية الأولى، المعقودة في 23 أيار/مايو 2022، انتخب الفريق العامل ماريتسا تشان فالفيردي (كوستاريكا) نائبة للرئيس بالتركية.

دال - إقرار جدول الأعمال

- 9 - في الدورة التنظيمية، أقر الفريق العامل جدول الأعمال لجميع دوراته بصيغته الواردة في الوثيقة [A/CONF.239/2022/1/Rev.1](#). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- 1 - انتخاب الرئيس.
- 2 - إقرار جدول الأعمال.
- 3 - تنظيم الأعمال.
- 4 - تبادل عام للآراء.
- 5 - وضع إطار عالمي جديد يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها:
 - (أ) المسائل المتصلة بسلامة الذخيرة التقليدية؛
 - (ب) المسائل المتصلة بأمن الذخيرة التقليدية؛
 - (ج) العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛
 - (د) أنشطة التعاون الدولي والمساعدة الدولية القائمة؛
 - (هـ) وضع إطار شامل لدعم إدارة الذخيرة بشكل سالم وآمن ومستدام طوال دورة حياتها على كل من الصعد الوطني والإقليمي والإقليمي والعالمي؛
 - (و) وضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

6 - مسائل أخرى.

7 - اعتماد التقرير النهائي.

هاء - تنظيم الأعمال

10 - في الجلسة الأولى من كل دورة من الدورات الموضوعية، المعقودة في 23 أيار/مايو و 15 آب/أغسطس 2022 و 13 شباط/فبراير و 5 حزيران/يونيه 2023، على التوالي، وافق الفريق العامل على برنامج عمله المؤقت على النحو الوارد في الوثائق [A/CONF.239/2022/2/Rev.2](#) و [A/CONF.239/2022/3](#) و [A/CONF.239/2023/1](#) و [A/CONF.239/2023/2](#)، على التوالي.

11 - ووافق الفريق العامل، عن طريق إجراء الموافقة الصامتة، في 14 آذار/مارس 2022، على تطبيق النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في عام 2001، بصيغته الواردة في الوثيقة [A/CONF.192/16](#)، مع تعديل ما يلزم تعديله. واعتمد مقرر رسميا في الجلسة الأولى من الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المعقودة في 23 أيار/مايو 2022.

12 - واتفق الفريق العامل أيضا على الطرائق التالية فيما يتعلق بتطبيق المادة 63 بشأن المنظمات غير الحكومية لأغراض الفريق العامل:

(أ) ستُثبت جميع الدورات الرسمية المفتوحة للفريق العامل عبر التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة؛

(ب) فيما يتعلق بالمراقبين، تمنح المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركز المراقب في الدورات المفتوحة للفريق العامل. ووفقا للمادة 63 (ب)، يمكن للمنظمات غير الحكومية المهتمة الأخرى ذات الصلة والمختصة بنطاق الفريق العامل وغرضه أن تقدم طلب اعتماد خطيا يتضمن معلومات عن غرض المنظمة وبرامجها وأنشطتها في المجالات ذات الصلة بنطاق عمل الفريق. وسيزود الرئيس الدول الأعضاء بعد ذلك، عن طريق الأمانة، بقائمة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للنظر فيها على أساس عدم الاعتراض؛

(ج) لتحقيق المشاركة المجدية للمنظمات غير الحكومية المعتمدة، سيعقد اجتماع غير رسمي لمدة نصف يوم مع المنظمات غير الحكومية خلال الدورة الموضوعية الأولى. ويمكن، حسب تقدير الرئيس، عقد اجتماع غير رسمي إضافي مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة في كل دورة من الدورات اللاحقة للفريق العامل، إذا لزم الأمر؛

(د) تدعى المنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى تقديم مساهمات خطية ستنتشر على الموقع الشبكي للفريق العامل؛

(هـ) إضافة إلى ذلك، يجوز للرئيس أن يقرر عقد اجتماعات غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة خلال فترة ما بين الدورات حسب الحاجة؛

(و) إضافة إلى ذلك، وفقا للممارسة المتبعة في الماضي، قد يرغب الرئيس، حسب تقديره، في دعوة مقدمي الإحاطات بشأن مواضيع ذات صلة مباشرة بولاية الفريق العامل إلى عرض آرائهم على الفريق. وستقدم هذه الإحاطات في إطار غير رسمي.

13 - وترد القائمة المعتمدة للمنظمات غير الحكومية في الوثيقة A/CONF.239/2022/INF/1.

واو - الوثائق

14 - يمكن الاطلاع على جميع الوثائق الرسمية وورقات العمل وغيرها من الوثائق المعروضة على الفريق العامل في الصفحة الشبكية المخصصة التالية: <https://meetings.unoda.org/oewg-ammunition-2022>.

زاي - وقائع أعمال الفريق العامل

15 - نظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الأولى، في البنود 3 و 4 و 5 (أ-هـ) و 6 من جدول الأعمال في جلساته العامة التسع.

16 - ونظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثانية، في البنود 3 و 4 و 5 (أ-و) و 6 من جدول الأعمال في جلساته العامة التسع.

17 - ونظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثالثة، في البنود 3 و 4 و 5 (و) و 6 من جدول الأعمال.

18 - ونظر الفريق العامل، في دورته الموضوعية الرابعة، في البنود 3 و 4 و 5 (و) و 6 و 7 من جدول الأعمال.

19 - ووفقا للطرائق المتفق عليها لمشاركة أصحاب المصلحة، عُقد اجتماع غير رسمي واحد، في شكل اجتماع بحضور مختلط، مخصص لبيانات المنظمات الدولية والإقليمية، تلتها بيانات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، في كل دورة موضوعية، في 25 أيار/مايو و 17 آب/أغسطس 2022 و 14 شباط/فبراير و 8 حزيران/يونيه 2023، على التوالي.

20 - وفي 17 أيار/مايو و 11 آب/أغسطس 2022، و 1 و 2 شباط/فبراير و 23 و 24 أيار/مايو 2023، عقد الرئيس اجتماعات غير رسمية مع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

ثالثا - التوصيات

21 - كرس الفريق العامل المفتوح العضوية، وفقا لولايته الواردة في قرار الجمعية العامة 233/76، 38 جلسة لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. واتفق الفريق العامل على أن يوصي الجمعية بأن تعتمد في دورتها الثامنة والسبعين الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، المرفق بهذا التقرير. والإطار العالمي هو إطار طوعي يتضمن مجموعة من الالتزامات

السياسية لتعزيز وتشجيع المبادرات القائمة بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها ومعالجة الثغرات القائمة فيها.

رابعاً - اعتماد التقرير النهائي

22 - نظر الفريق العامل المفتوح العضوية، في دورته الموضوعية الرابعة، المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2023، في البند 7 من جدول الأعمال المعنون "اعتماد التقرير النهائي".

23 - وقد نأى كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس بنفسه عن الإطار العالمي وعن توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية.

24 - وبعد ذلك، شرع الفريق العامل، دون تصويت، في اعتماد تقريره النهائي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين بصيغته الواردة في الوثيقة [A/CONF.239/2023/L.1/Rev.1](#)، بصيغته المنقحة شفويًا، وأذن للرئيس بوضع التقرير في صيغته النهائية.

إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

أولا - الديباجة

نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

إن نعرب عن بالغ القلق إزاء المخاطر التي يشكلها تحويل وجهة⁽¹⁾ الذخيرة التقليدية بجميع أنواعها وعياراتها إلى جهات غير مأذون لها بتلقيها، بمن فيهم المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، والاتجار بها في الأسواق غير المشروعة، بما يشمل استخدامها لاحقا في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وكذلك إسهامها في زيادة حدة النزاع المسلح وإطالة أمده، والعنف المسلح، بما في ذلك العنف الجنساني المسلح، في جميع أنحاء العالم، والتهديد الذي يشكله تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها على السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإن نعرب أيضا عن بالغ القلق إزاء الدمار الناجم عن الانفجارات غير المقررة للذخيرة التقليدية في مواقع الذخيرة، التي تؤدي بحياة الآلاف، وتعطل سبل عيش المجتمعات المحلية، ويمكن أن تترتب عليها آثار شديدة في العمل الإنساني وحقوق الإنسان والحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والصحة العامة،

وإن نضع في الاعتبار أيضا أن التفجيرات غير المقررة يمكن أن تدمر الذخيرة التقليدية والبنية التحتية التي تحتاج إليها الدول لتلبية المتطلبات المشروعة المتعلقة بالدفاع والأمن الوطنيين،

وإن نسلم بالعمل الذي تقوم به الجمعية العامة في النظر في اتخاذ خطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بسلامة الذخيرة التقليدية وأمنها، وإذ نرحب في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأين عملا بالقرارين 72/61 و 55/72⁽²⁾، وإذ نشير إلى أن هذه التوصيات وآراء جميع الدول المشاركة هي الركائز التي يستند إليها عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية المنشأ عملا بالقرار 233/76،

وإن نسلم أيضا باستخدام الدول على أساس طوعي للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة لتحسين السلامة والأمن والاستدامة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها،

وإن نسلم كذلك بوجود فجوات في تحقيق انخفاض ملموس في المخاطر والآثار الناشئة عن عدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في جميع أنحاء العالم، بدءاً من نقطة التصنيع، ومروراً بمراحل ما قبل النقل، والنقل، والتخزين والاستعادة، حتى استخدامها أو التخلص منها في نهاية المطاف

(1) استنادا إلى International Ammunition Technical Guidelines، يمكن تعريف تحويل الوجهة بأنه "تحويل وجهة (...) الذخائر أو المتفجرات من السوق المشروعة أو المالك المشروع إلى سوق غير مشروعة أو مالك غير مشروع نتيجة لفقدانها أو سرقتها أو تسريبها بصورة غير مشروعة أو انتشارها من مخزون أو مصدر آخر" (Guidelines 01.40 "Glossary of terms, definitions and abbreviations", paragraph 3.83).

(2) انظر A/76/324.

وإذ نشدد، تحقيقاً لهذه الغاية، على أهمية التصدي للمخاطر والآثار الناجمة عن عدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على صعيد العالم بطريقة شاملة للمساهمة في صون السلام والأمن الدوليين،

وإن نسلم بضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وفعالة على قدم المساواة في جميع عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ المتصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وإن نشجع على إدماج منظور جنساني في السياسات والممارسات بغية التصدي للآثار المتفاوتة التي تلحق بالنساء والرجال والفتيات والفتيان بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وإن نسلم أيضاً بمساهمة الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، في دعم الجهود الرامية إلى إرشاد وتعزيز الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها، وإن نسلم كذلك بأهمية هذه الشراكات بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتحديات التي تواجه الإدارة الفعالة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها،

وإن نقرر، استجابة لذلك، ومع مراعاة اختلاف احتياجات الدول والمناطق وحالاتها وقدراتها وأولوياتها، اعتماد مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً لسد الفجوات القائمة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، يكون مكرساً لتعزيز ودعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها، بسبل منها التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ولا ينطوي على حكم مسبق بشأن طبيعة نظامنا القانونية الوطنية التي تتناول ملكية الذخيرة التقليدية الوطنية وحيازتها واستخدامها، ولا يمس بها، من أجل الإسهام في الحد من المخاطر المزدوجة الناشئة عن عدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك الانفجارات غير المقررة للذخيرة التقليدية وتحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها إلى جهات غير مأذون لها بتلقيها، بمن فيهم المجرمون، والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون،

ثانياً - مبادئنا التوجيهية

1 - يستند هذا الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها إلى احترام الدول الأعضاء للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني المنطبق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، ومنها المساواة في السيادة بين الدول، والسلامة الإقليمية، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويعيد تأكيده، وعلى هذا الأساس، فإننا:

2 - **نعيد تأكيد** الحق الطبيعي لجميع الدول في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية وفقاً للمادة 51 من الميثاق؛

3 - **نعيد أيضاً تأكيد** حق كل دولة في صنع الذخيرة التقليدية وحيازتها وتخزينها وإدارتها ونقلها بصورة قانونية، لأغراض منها الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية، وضمان قدرتها على المشاركة في عمليات السلام، بطريقة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة؛

4 - **نعيد كذلك تأكيد** حق كل دولة في تقييم احتياجاتها من الذخيرة التقليدية وفقاً لاحتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة وتشريعاتها الوطنية، وأن لكل دولة أيضاً أن تتخذ قراراً بشأن أمور منها هيكّل قواتها العسكرية والأمنية وعقيدتها واحتياجاتها من الأعتدة؛

- 5 - **نسلم** بأن المسؤولية عن التصدي للمخاطر المرتبطة بعدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها تقع على عاتق الدول، وفقا للقوانين الوطنية، ونشدد على أهمية تولي جميع الدول مسؤولية وطنية قوية عن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛
- 6 - **نسلم أيضا** بأهمية التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في متابعة ودعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- 7 - **نشدد** على ضرورة تعاون جميع الدول والأطراف المعنية الأخرى على الصعيد الدولي بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، مع الاعتراف بالدعم الذي يمكن أن تقدمه الدول، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، في التصدي للمخاطر التي يشكلها عدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛
- 8 - **نسلم** بالضرورة الملحة للمساعدة، حيثما يُطلب ذلك ويكون مناسبا وممكنا، في مجالات منها نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية أو المادية أو المالية أو القانونية أو الخبرة الفنية لبناء القدرات وإدارة المعارف، من أجل دعم وتيسير الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي لتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بعدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، ونشدد في هذا الصدد على أهمية اتباع نهج شامل ومستدام؛
- 9 - **نشدد أيضا** على أن هذا الإطار العالمي التعاوني هو إطار طوعي لا يمس بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة التي تكون الدول أطرافا فيها وبالالتزاماتها السياسية الأخرى ذات الصلة، ويخضع للنظام القانوني والدستوري لكل دولة؛

ثالثا - إطارنا التعاوني

- 10 - **يعترف** هذا الإطار العالمي باختلاف الاحتياجات والظروف والقدرات الإقليمية والوطنية، ويتناول مخاطر السلامة والأمن المرتبطة بالذخيرة التقليدية بطريقة شاملة من خلال تعزيز إدارة جميع أنواع الذخيرة التقليدية⁽³⁾، طوال دورة حياتها، بطرق منها التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، من الذخيرة ذات العيار الخفيف إلى أكبر الذخائر التقليدية، ويسهم في صون السلام والأمن الدوليين؛
- 11 - **نحدد** المجموعة التالية من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، دون المساس بالنظم القانونية الوطنية التي تتناول ملكية الذخيرة وحيازتها واستخدامها على الصعيد الوطني، ويشكل جزءا من إطار شامل لدعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بالاستناد إلى الأطر القائمة وتكميلها، بينما ينبغي النظر على أساس طوعي في التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ ويتألف الإطار العالمي من 15 هدفا هي التالية:

(3) تعترف الدول بالتحديات المتنوعة المتعلقة بتحديد الذخيرة التقليدية ومنع ومكافحة تحويل وجهتها في مختلف المناطق، ويمكن للدول والمناطق، بناء على ذلك، أن تنتظر في اعتماد ممارسات مختلفة للحد على نحو فعال من تحويل الوجهة والمخاطر الأمنية طوال دورة حياة الذخيرة وفقا لمختلف الاحتياجات والحالات والقدرات والأولويات.

الأهداف المتعلقة بالإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

- 1 - استخدام وتعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الدولية ذات الصلة بالإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وتحسينها عند الاقتضاء.
- 2 - اعتماد نُهج محددة مستدامة ومدفوعة بالاحتياجات إزاء التعاون والمساعدة الدوليين، تكون مصممة خصيصاً للسياقات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية، مع إيلاء الأولوية لمشاركة الجهات المتلقية وتوليها زمام الأمور بشكل كامل.
- 3 - تقديم الدعم، عند الاقتضاء، للآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعنى بمسألة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.
- 4 - إيلاء الأولوية لاستدامة قدرات السلطات الوطنية ذات الصلة على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.
- 5 - السعي إلى مراقبة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية بصورة ملائمة ومنهجية ومستدامة.
- 6 - استخدام عمليات ملائمة للحد من المخاطر من أجل إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية.
- 7 - إنشاء نظم ملائمة طوال دورة الحياة لإدارة مخزون الذخيرة التقليدية وحفظ سجلاتها في إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين.
- 8 - تعزيز شفافية سلسلة الإمداد من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر تحويل الوجهة وتخفيفها على نحو شامل عند الإنان بعمليات نقل الذخيرة التقليدية.
- 9 - التخفيف من خطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية بعد النقل، بما في ذلك من خلال شهادات المستخدم النهائي أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية من مستندات محددة الشروط ثنائياً.
- 10 - منع الجهات المتلقية غير المأذون لها، بمن في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، من الحصول على الذخيرة التقليدية القابلة للاستعمال المخبأة والمتركة وغير المزالة وعلى موادها العالية الطاقة.
- 11 - تعزيز وسم وتعقب الذخيرة التقليدية الخاضعة للملكية والمراقبة الوطنيتين.
- 12 - تعزيز تبادل المعلومات الطوعي بشأن تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بها على كل من الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي.
- 13 - قيام السلطات الوطنية المختصة بتعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها، حيثما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية.
- 14 - تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.
- 15 - التشجيع على التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة من أجل تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

- 12 - نسلم بأنه قد تكون هناك مسارات متعددة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي لا بد من توخي المرونة في تشكيل التدابير التمكينية المشتركة والإضافية الممكنة اللازمة لمعالجتها.
- 13 - نلتزم بهذه الأهداف، وباتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق التدابير التمكينية المشتركة الرامية إلى تحقيقها، بهدف تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها ودون المساس بالنظم القانونية الوطنية التي تتناول ملكية الذخيرة وحيازتها واستخدامها على الصعيد الوطني.
- 14 - مع مراعاة الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين الدول، واعترافاً باختلاف القوانين أو الاحتياجات أو الأولويات الوطنية وكذلك الظروف والخصوصيات الإقليمية، نورد أيضاً التدابير التمكينية الإضافية الممكنة التي يمكن أن تسهم في تحقيق كل هدف في سياقات وطنية أو إقليمية معينة.
- 15 - ويشار في مرفق هذا الإطار العالمي إلى أساس منطقي لكل هدف يبين أهميته.

الهدف 1: استخدام وتعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الدولية ذات الصلة بالإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وتحسينها عند الاقتضاء.

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

- 1' تشجيع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والهيئات الوطنية المنفذة على استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أو المعايير أو المبادئ التوجيهية المقابلة لها، عند اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك إدماجها في المعايير والأنظمة الوطنية، حسب الاقتضاء، وبما يتسق مع القانون الوطني؛
- 2' مواصلة الاستعراضات الجارية للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة؛
- 3' تعزيز إمكانية الوصول إلى الموارد على نطاق العالم بدعم نشر المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وموارد الدعم ذات الصلة على الإنترنت وبلغات متعددة؛
- 4' دعم وضع مبادئ توجيهية عملية طوعية متعلقة بالجوانب الأمنية المتصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وفي حالة عدم وجودها، في إطار المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة ومن خلال برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، مع مراعاة المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة القائمة ذات الصلة وتكاملتها، دون تكرارها؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

- 1' مواصلة الاعتراف بأن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أو المعايير أو المبادئ التوجيهية المقابلة، ترشد وتدعم المبادرات والمشاريع والتدابير القائمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، التي يمكن أن تستخدم، حسب الاقتضاء، كأمثلة على الممارسات الجيدة لوضع السياسات ومشاريع التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في المستقبل؛

٢' تقديم مساعدة قانونية وتنظيمية وإجرائية، حيثما يُطلب ذلك ويكون مناسباً وممكناً (بما في ذلك توفير اللوائح النموذجية ذات الصلة)، تتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أو ما يقابلها من معايير أو مبادئ توجيهية؛

الهدف 2: اعتماد نهج محددة مستدامة ومدفوعة بالاحتياجات إزاء التعاون والمساعدة الدوليين، تكون مصممة خصيصاً للسياقات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية، مع إيلاء الأولوية لمشاركة الجهات المتلقية وتوليها زمام الأمور بشكل كامل.

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

١' إعطاء الأولوية للمشاركة الكاملة والشاملة للجهات المستفيدة وتوليها زمام الأمور في وضع برامج ومبادرات لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها مدعومة من خلال التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء؛

٢' تشجيع أنشطة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً ومتوافقاً مع التشريعات الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توفير المعدات والدعم المالي أو العيني والخبرة الفنية للبلدان النامية؛

٣' النظر، عند الاقتضاء، في إجراء تقييمات وتحليلات طوعية، تمتلك الجهات الوطنية زمامها، لتحديد الاحتياجات المحتملة في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها التي يمكن تلبيتها من خلال البرمجة على الصعيد الوطني، أو توفير التعاون والمساعدة على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي بما يتناسب خصيصاً والاحتياجات المطلوبة؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

١' تشجيع التعاون على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي على أساس طوعي، بما في ذلك وضع التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ضمن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة أو الناشئة لإدارة الذخيرة التقليدية، دون تكرارها؛

٢' التشجيع على تصميم وتنفيذ برامج للتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في إطار الجهود ذات الصلة التي تبذلها الدولة الطالبة في مجالات المساعدة الإنسانية أو بناء السلام أو إدارة قطاع الأمن أو التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وبقرار مشترك مع تلك الدولة.

الهدف 3: تقديم الدعم، عند الاقتضاء، للآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعنى بمسألة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

- 1' تشجيع التبادل والتعاون في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، ودعمها عند الاقتضاء، في جملة أمور منها التعاون على بناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛
- (ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:
- 1' النظر، لدى وضع تدابير تنفيذ التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي، في وضع عمليات استراتيجية منظمّة، مثل خرائط الطريق و/أو خطط العمل الشاملة لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، في جهد مشترك مع الدول المستفيدة والجهات المعنية الرئيسية في التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي؛
- 2' تشجيع الدول المستفيدة والأطراف المعنية الرئيسية على الاجتماع بانتظام لتقديم تعليقات وتبادل معلومات، طوعاً وحسب الاقتضاء، بشأن مشاريع المساعدة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بغية تحديد الفرص أو الثغرات المحتملة في التعاون أو المساعدة المطلوبة، والتشجيع على تعميم الإدارة المستدامة للذخيرة التقليدية المستدامة طوال دورة حياتها في البرامج القائمة ذات الصلة؛
- 3' تشجيع الدول المشاركة في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، عند الاقتضاء، على تبادل المعلومات طوعاً بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي، بهدف تحديد الفرص أو الثغرات المحتملة في التعاون وتشجيعها على تعميم الإدارة المستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في المبادرات الحالية ذات الصلة؛
- 4' النظر في تعزيز آليات التعاون والمساعدة الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، عند وجودها وحسب الاقتضاء، أو النظر في إنشاء آليات من هذا القبيل في حال عدم وجودها.

الهدف 4: إيلاء الأولوية لاستدامة قدرات السلطات الوطنية المعنية على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

- (أ) التدابير التمكينية المشتركة:
- 1' تعزيز تطوير وإدارة وإدامة العمليات الوطنية الملائمة والأدوار الوظيفية وخطوط تمكين القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك في مجال تصميم ووضع برامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي؛
- 2' تعزيز نظم واضحة ومتسقة للإشراف على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في المخزونات الوطنية؛
- (ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:
- 1' القيام، حسب الاقتضاء، بتقييم القدرات التنظيمية، بما في ذلك العمليات المرتبطة بها (أي تقييمات المخاطر)، والأدوار الوظيفية (أي تقييمات الجهات صاحبة المصلحة)

وخطوط تمكين القدرات، عند الحاجة (على سبيل المثال، في إطار التقييمات والتحليلات الطوعية أو في مجال تصميم ووضع برامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي)؛

2' استكشاف إمكانية إدماج تدابير إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على نحو متسق في أطر منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والحفاظ على السلام، وإدارة قطاع الأمن وإصلاحه، والتنمية المستدامة، وفي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حسب الاقتضاء، على مستوى السياسات والبرامج؛

3' مراعاة وحدة القدرات التنظيمية في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة فيما يتعلق حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية.

الهدف 5: السعي إلى مراقبة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية بصورة ملائمة ومنهجية ومستدامة

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

1' تشجيع الدول على إنشاء القدرات التقنية اللازمة لمراقبة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية بصورة ملائمة ومنهجية ومستدامة، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية، بما في ذلك من خلال توفير وتلقي التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي؛

2' استخدام نظم مناسبة لإدارة المعلومات بغية تسجيل نتائج المراقبة والمعلومات المتعلقة بالذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية، حيثما أمكن وبما يتسق مع القوانين الوطنية؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

1' مواصلة وضع توجيهات وأساليب وممارسات جيدة في مجال مراقبة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية بهدف تيسير استخدامها على نطاق واسع من قبل الدول، حسب الاقتضاء، بما في ذلك في إطار المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية، بطريقة شاملة وشفافة في إطار برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، مع تركيز على البيئات المنخفضة القدرات والمتأثرة بالنزاعات؛

2' النظر في القيام، في البيئات المنخفضة القدرات أو المتأثرة بالنزاعات، بإدماج عناصر وحدة المراقبة والتثبت من صلاحية الذخيرة في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة عند إجراء التقييمات والتحليلات الطوعية لتحديد الاحتياجات المحتملة في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛

3' استكشاف إمكانية القيام، بما في ذلك بالتعاون مع مؤسسات الصناعة والبحوث، بوضع تدابير للمراقبة ذات التكنولوجيا المنخفضة تكون مصممة خصيصاً للاستخدام المؤقت في البيئات المنخفضة القدرات والمتأثرة بالنزاعات.

الهدف 6: استخدام عمليات ملائمة للحد من المخاطر من أجل إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية

(أ) التدابير التمكنية المشتركة:

1' تعزيز الحد من مخاطر السلامة التي تشكلها مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية، بما في ذلك من خلال إجراء تحليلات ملائمة للمخاطر تسفر عن تدابير مثل وضع حدود للكمية ومسافات فاصلة، أو خلط المجموعات المتوافقة، أو الحد من الترخيص بتخزين المتفجرات، بما في ذلك من خلال توفير وتلقي التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء؛

2' توفير الحماية الملائمة لمواقع تخزين الذخيرة التقليدية الوطنية لضمان إبقاء مساكن المدنيين والبنية التحتية على مسافة آمنة، والقيام، بالنسبة للمواقع القائمة التي تقع في مناطق مأهولة بالسكان، بتعزيز سلامة المخزونات، وإشراك المجتمعات المحلية في التوعية بالمخاطر حيثما توجد مخاطر جسيمة محدقة بالسكان المدنيين؛

(ب) التدابير التمكنية الممكنة الإضافية:

1' تشجيع استخدام الوحدات المتعلقة بالكمية والمسافات الفاصلة وبالترخيص لمرافق المتفجرات وبحماية مرافق المتفجرات في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

الهدف 7: إنشاء نظم ملائمة طوال دورة الحياة لإدارة مخزون الذخيرة التقليدية وحفظ سجلاتها في إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين

(أ) التدابير التمكنية المشتركة:

1' تعزيز القدرات الوطنية على القيام، عند الاقتضاء، بوضع وتعهّد نظم ملائمة لإدارة المخزون وحفظ السجلات تتطلبها إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، في إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين؛

2' إيلاء الأولوية، حيثما انطبق ذلك، لإدراج تصنيفات الذخيرة التقليدية ذات الصلة في نظم لإدارة مخزون الذخيرة التقليدية وحفظ سجلاتها في إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين؛

3' التشجيع على استخدام الحلول التكنولوجية من أجل وضع نظم تتسم بالكفاءة لإدارة المخزون وحفظ السجلات فيما يتعلق بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء وبقدر الإمكان؛

4' التأكد، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية، من أن الذخيرة التقليدية الخاضعة للملكية والمراقبة الوطنيتين، قد جرى تحديدها وتصنيفها وتسجيلها في نظم إدارة المخزون وحفظ السجلات ذات الصلة؛

5' التشجيع على إيلاء الأولوية للتعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، حسب الاقتضاء وبقدر الإمكان، من أجل تعزيز القدرات المذكورة في النقطة 7 (أ) 1' أعلاه في البلدان النامية؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

1' القيام، في البيئات المنخفضة القدرات والمتأثرة بالنزاعات، بوضع حلول ملائمة يسهل الحفاظ عليها في إدارة المعلومات لدعم نظم وطنية فعالة لإدارة المخزون وحفظ السجلات من أجل إدارة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية طوال دورة حياتها، حيثما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع القوانين الوطنية، بما في ذلك في إطار برامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي؛

2' قيام الدول القادرة على تقديم المساعدة في إدارة المخزون وحفظ السجلات على الصعيد الوطني بالعمل على ذلك في نطاق التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وعند الاقتضاء وبناء على الطلب وبما يتسق مع القوانين الوطنية، وهو ما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أو المعايير أو المبادئ التوجيهية المقابلة لها.

الهدف 8: تعزيز شفافية سلسلة الإمداد من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر تحويل الوجهة وتخفيفها على نحو شامل عند الإذن بعمليات نقل الذخيرة التقليدية

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

1' القيام، بما يتسق مع القوانين الوطنية، بإدراج النظر في مخاطر تحويل الوجهة في النظم الوطنية لمراقبة نقل الذخيرة التقليدية، بهدف التقليل إلى أدنى حد من التسريب على نحو شامل، وتعزيز إفصاح الأطراف في سلسلة النقل المقبلة عن ذلك في طلبات تراخيص النقل، وعند الاقتضاء، بالتشاور مع الدول المتلقية؛

2' التشجيع على التعاون الثنائي قبل التسليم وبعده بين دول المنشأ والدول المتلقية في جملة أمور منها تدابير التخفيف، وكذلك قيام الدول المتلقية بتنبيه دول المنشأ إلى حالات تحويل الوجهة بعد عمليات النقل ذات الصلة، حيثما يُتفق على ذلك بشكل ثنائي؛

3' استخدام الآليات القائمة، حيثما وجدت، أو النظر حيثما لا توجد في وضع ترتيبات جديدة، أُنّي اعتبر ذلك مفيداً وممكناً ومتسقاً مع القوانين الوطنية، لتبادل المعلومات طوعاً بشأن حالات تحويل الوجهة؛

4' إجراء تقييم شامل عند النظر في الإذن بعمليات نقل الذخيرة التقليدية، بما يتسق مع القوانين الوطنية، ومع التسليم بالاحتياجات المشروعة للدول لاقتناء الذخيرة التقليدية، تمشياً مع حقها في الدفاع عن النفس، لما إذا كان هناك من خطر غير مقبول في تحويل وجهة الذخيرة، بما في ذلك، في جملة أمور، إلى المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، وذلك بهدف منع تحويل وجهتها على نحو شامل؛

٥' رفض إجراء عمليات نقل إلى جهات متلقية غير مأذون لها، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول⁽⁴⁾ الضالعة في أنشطة إجرامية وإرهابية، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

١' تعزيز تبادل المعلومات فيما بين الوكالات على الصعيد الوطني، عند الإمكان ومتى كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، من أجل تمكين سلطات ترخيص النقل من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المجمعة على الصعيد الوطني، أو التي يجري تبادلها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي بشأن حالات تتعلق بالذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها؛

٢' النظر في خطر استخدام الذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها لارتكاب العنف الجنساني، والآثار المتباعدة للذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها على النساء والرجال والفتيات والفتيان، عند النظر في مخاطر تحويل الوجهة؛

٣' الحد، حيثما أمكن، من مخاطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية إلى جهات متلقية غير مأذون لها، ما لم يمنع ذلك الدول من القيام بعمليات النقل المشروعة للذخيرة التقليدية، وذلك عن طريق تشجيع السلطات الوطنية المعنية بمراقبة النقل على النظر في جملة أمور منها العناصر المقترحة التالية للنظر قبل النقل في مخاطر تحويل الوجهة:

أ - تحليل الذخيرة التقليدية فيما يتعلق بالمستخدم النهائي المعلن عنه (لأغراض تحديد شهادة المستخدم النهائي المزورة وما يعادلها من وثائق) والاستخدام النهائي إذا كان متفقاً عليه ثنائياً؛

ب - التثبت من حسن نية المستخدم النهائي من خلال جملة أمور منها التحقق من الهوية وتقارير الاستخبارات (أي هل المستخدم النهائي هو من يدعي أنه كذلك؟)؛

ج - التحقق من جميع الأطراف ذات الصلة المشاركة في عملية النقل، والتي قد تشمل وكلاء الشحن والسماصرة والجهات المرسل إليها ووسطاء آخرين؛

د - النظر في الحالات التي تقتدر فيها سلسلة الإمداد إلى الشفافية (لا تقدم الأطراف وثائق كافية تتيح إمكانية النظر على نحو ملائم في مخاطر النقل) أو التي يكون فيها لأطراف النقل سجل مثبت في تحويل وجهة الذخيرة التقليدية في السابق؛

هـ - تعهّد سجلات وقواعد بيانات عمليات النقل، والجهات المصنّعة، والسماصرة، والسفن، والطائرات، فضلاً عن المستخدمين النهائيين، وجهات الشحن، ووكلاء

(4) التعريف معتمد لأغراض هذا الإطار العالمي فقط: "الجهة الفاعلة من غير الدول" هي فرد أو كيان لا يتصرف تحت السلطة القانونية لأي دولة.

الشحن ممن لديهم سجل مثبت في مجال تحويل الوجهة أو في اتخاذ تدابير أمنية ضعيفة؛

و - النظر في مخاطر تحويل الوجهة المرتبطة بالعبور وتغيير وسيلة النقل واختيار المسار.

ز - تحليل جميع المعلومات ذات الصلة من المصادر الأولية والمفتوحة.

ح - التحقق من الوثائق ذات الصلة والتصديق عليها؛

ط - النظر في استخدام شهادات التحقق من التسليم؛

4' استكشاف الترتيبات الطوعية بين دول منشأ النقل والدول المتلقية له، حيثما كان ذلك فعالاً وممكنًا ومتسقًا مع القوانين الوطنية، وبناءً على طلب الدول المتلقية، لإجراء تقييمات مشتركة لمستوى عملية الحد من المخاطر في الدولة المتلقية في إطار المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، وذلك لتحديد الخيارات المحتملة لتحسين إدارة الذخيرة التقليدية و/أو الاحتياجات في مجال التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

الهدف 9: التخفيف من خطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية بعد النقل، بما في ذلك من خلال شهادات المستخدم النهائي أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية من مستندات محددة الشروط ثنائياً

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

1' النظر، حيثما كان ذلك ممكناً ومتسقاً مع القوانين الوطنية، في الاستخدام الروتيني لشهادات المستخدم النهائي، أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية من مستندات يحدّد فيها المستخدم النهائي، وكذلك، الاستخدام النهائي، إذا ما اتّفق على ذلك ثنائياً، لعمليات النقل الدولي للذخيرة التقليدية؛

2' النظر في الإدراج الروتيني، حيثما كان ذلك مناسباً وممكنًا ومتسقاً مع القوانين الوطنية، لشروط عدم إعادة النقل في شهادات المستخدم النهائي، أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية من مستندات لا يسمح بموجبها، عند تقريرها ثنائياً، بإعادة نقل الذخيرة التقليدية إلا للمستخدمين النهائيين بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من دولة المنشأ، أو في حدود استثناءات محددة بوضوح؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

1' النظر، حيثما كان ذلك مناسباً وممكنًا، واستناداً إلى تقييم وطني لمخاطر تحويل مسار نقل دولي محدد، في توثيق شهادات المستخدم النهائي وما يرتبط بها من مستندات نقل من قبل السلطات المختصة في الدولة المستوردة، أو توفير رخصة استيراد صادرة عن السلطات المختصة؛

2' تشجيع الكيانات المصدرة للذخيرة على بذل العناية الواجبة، حيثما أمكن، على سبيل المثال، في التحقق من هويات المستخدمين النهائيين والأطراف الأخرى في سلسلة الإمداد، وتوخي الحرص إزاء تزوير مستندات المستخدم النهائي أو إساءة استخدامها،

والاستخدام النهائي المعلن عنه، وإبلاغ سلطاتها الوطنية المختصة بالحالات التي تنطوي على محاولة الاستيلاء غير المشروع، وذلك دون إعفاء سلطات ترخيص الصادرات من واجباتها القانونية.

الهدف 10: منع الجهات المتلقية غير المأذون لها، بما في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، من الحصول على الذخيرة التقليدية المخبأة والمتروكة وغير المزالة القابلة للاستعمال وموادها العالية الطاقة

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

1' التشجيع على إعطاء الأولوية لإزالة الذخيرة المتروكة غير المنفجرة وتعهده المخزونات الموروثة غير الخاضعة للحراسة أو المتقدمة من الذخيرة التقليدية التي لا تزال في الخدمة، والتي لا تخضع للمسؤولية والمراقبة على الصعيد الوطني، وتخزينها على نحو مأمون واستردادها والتخلص منها، كوسيلة لمنع الجهات المتلقية غير المأذون لها، بما في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، من الحصول على الذخيرة التقليدية؛

2' مواصلة تطبيق تدابير السلامة والأمن ذات الصلة على مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية التي تعتبرها السلطات الوطنية المعنية فائضاً، وفقاً للاحتياجات الأمنية المشروعة، والقيام، عند الاقتضاء، بتعزيز القدرات الوطنية ذات الصلة من خلال تقديم وتلقي التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، بما في ذلك استخدام أساليب تقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على السكان، أو البنية التحتية المدنية، أو البيئة؛

3' التشجيع على إرساء عمليات وطنية بشأن التخلص من الذخيرة التقليدية المتقدمة وغير الصالحة للاستعمال بطريقة مسؤولة، ويستحسن أن يكون ذلك عن طريق تدميرها، على النحو الذي تحدده السلطات الوطنية المعنية؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

1' إيلاء الأولوية، في حال مواجهة تحديات أمنية واسعة النطاق فيما يتعلق بأمن المخزون الوطني، للأمن المادي للذخيرة التقليدية التي تحتوي على كميات كبيرة من المتفجرات والتي قد تكون حيازتها عاملاً يجذب الجهات المتلقية غير المأذون لها، بما في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون؛

2' النظر، حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً، في تقديم الدعم، من خلال التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، للجهود الوطنية الرامية إلى تعهد أو إزالة الذخيرة التقليدية المخبأة والمتروكة وغير المزالة القابلة للاستعمال، التي لا تخضع للمسؤولية والمراقبة على الصعيد الوطني، لغرض محدد هو منع الجهات المتلقية غير المأذون لها، بما في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، من حيازتها؛

3' تشجيع الدول، حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، على التماس الدعم من الجهات المصنّعة للذخيرة التقليدية لإبلاغ حكوماتها الوطنية عن مخزونات الذخيرة

التقليدية الفائضة والمتقادمة التي يمكن أن تشكل مخاطر على السلامة والأمن، واستكشاف سبل التعاون بشأن التخلص من مخزونات الذخيرة التقليدية الفائضة أو المتقادمة بطريقة مسؤولة، ويستحسن أن يكون ذلك عن طريق تدميرها، حسب الاقتضاء.

الهدف 11: تعزيز وسم وتعقب الذخيرة التقليدية الخاضعة للملكية والمراقبة الوطنيتين

- (أ) التدابير التمكينية المشتركة:
- 1' النظر، حيثما كان ذلك ممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية ومتسقا مع القوانين الوطنية، في تطبيق معايير دنيا على علامات الوسم (مثل الجهة المصنعة وسنة الإنتاج) ومحددات الهوية الجماعية (مثل أرقام الكميات والدفعات) كجزء لا يتجزأ من عملية تصنيعها العادية؛
- 2' ينبغي للدول، في حالة عدم وجود علامات الوسم الأساسية التي توفرها عادة الجهة المصنعة، عند شراء الذخيرة التقليدية، وحيثما يكون ذلك متسقا مع القوانين الوطنية، في حالة الذخيرة التقليدية التي تصنع للدول على وجه التحديد، والتي يقصد بها أن تظل تحت الملكية والمراقبة الوطنيتين، وحيثما يكون ذلك ممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية، أن تطلب وضع علامات وسم مناسبة تسمح بتحديد أمور من بينها: (أ) الجهة المصنعة؛ و (ب) العيار أو النوع؛ و (ج) رقم الكميات؛
- 3' ينبغي للدول المشاركة في عمليات النقل الدولية للذخيرة التقليدية أن تحتفظ، حيثما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية، بالسجلات ذات الصلة؛
- (ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:
- 1' يمكن للدول، عند شراء الذخيرة التقليدية المصنعة خصيصا للدول، وحيثما كان ذلك متسقا مع القوانين الوطنية، وممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية، أن تكمل سجلات المخزون القائمة بطلب وضع أرقام الكميات الفرعية على وحدات أصغر تدريجيا من عبوات الذخيرة، وعلى صنف الذخيرة التقليدية نفسه حيثما كان ذلك متسقا مع القوانين الوطنية وممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية؛
- 2' ينبغي للدول، عند شراء الذخيرة التقليدية، وحيثما كان ذلك متسقا مع القوانين الوطنية، وممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية، أن تطلب عدم تقسيم كميات الذخيرة بين مختلف الزبائن/المستخدمين النهائيين على الصعيد الوطني؛
- 3' يجوز للدول التي تطلب وضع أرقام الكميات الفرعية على عبوات الذخيرة التقليدية، عند شراء الذخيرة التقليدية المصنعة خصيصا للدول، وحيثما كان ذلك متسقا مع القوانين الوطنية، وممكنا ومجديا من الناحية الاقتصادية، أن تطلب أيضا إدراج نفس أرقام الكميات الفرعية في الوثائق ذات الصلة، ويجوز لها أن تسجل أرقام الكميات الفرعية هذه في سجلات المخزون ذات الصلة الخاصة بها؛

٤' ينبغي للدول التي لديها متطلبات إضافية محددة لعلامات وسم الذخيرة التقليدية أن تطلب من الجهة المصنعة وضعها أثناء عملية التصنيع.

الهدف 12: تعزيز تبادل المعلومات الطوعية بشأن تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بها على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

١' ينبغي للدول، حيثما يُتفق على ذلك بصورة مشتركة وحيثما كان ذلك ممكناً ومتسقاً مع قوانينها الوطنية، أن تتعاون فيما بينها، وعند الاقتضاء، مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، في تبادل المعلومات ذات الصلة لدعم إجراءات التعقب والتحقيقات وتدابير العدالة الجنائية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتحويل وجهة الذخيرة التقليدية؛

٢' ينبغي للدول، حيثما كان ذلك مفيداً وممكناً ومتسقاً مع القوانين الوطنية والقانون الدولي، أن تستخدم الآليات القائمة على كل من المستويات دون الإقليمي والإقليمي والدولي، حيثما وجدت، والتي تشارك فيها الدولة، أو أن تعزز ترتيبات جديدة في حال عدم وجود تلك الآليات، لتبادل المعلومات، بصورة طوعية، عن طرق الشحن، ووسائل الإخفاء، والمسالك التي تبين أنها تستخدم من قبل المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين الضالعين في تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار بها، وعن الأنواع المحددة للذخيرة التقليدية المضبوطة والمستردة؛

٣' القيام، حيثما كان ذلك مفيداً وممكناً ومتسقاً مع القوانين الوطنية والقانون الدولي، باستخدام الآليات القائمة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، حيثما وجدت، أو تعزيز ترتيبات جديدة في حال عدم وجود تلك الآليات، لتبادل المعلومات، بصورة طوعية، عن الذخيرة التقليدية أو عبواتها المضبوطة والمستردة (بما في ذلك الكمية و/أو الدفعة، وعند الاقتضاء، المعلومات المتعلقة بالحاويات)، بغية تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود وتشجيع اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمكافحة تحويل وجهة الذخيرة التقليدية ومكافحة الاتجار بها؛

٤' إيلاء الاعتبار الواجب، عند إعطاء الأولوية للتحقيقات الفعالة، للخطر الذي تشكله خصائص الأصناف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الخاصة التي يشكلها تحويل وجهة الذخيرة من العيار الصغير التي يسهل الاتجار بها أو منظومات الذخيرة التقليدية المتقدمة تكنولوجياً، مثل ذخيرة منظومات الدفاع الجوي المحمولة وذخيرة منظومات الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

١' التشجيع على توثيق التعاون وتبادل المعلومات بشكل توافقي وطوعي، حسب الاقتضاء، بين الأطراف التي تحقق في تحويل وجهة الذخيرة التقليدية، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون الوطنية وسلطات الجمارك ومراقبة الحدود، وسلطات منح تراخيص التصدير

والاستيراد، وقوات الدفاع، والاستخبارات الوطنية؛ ومنظمات إنفاذ القانون الدولية والإقليمية، والكيانات الإقليمية ذات الصلة؛ وكيانات الأمم المتحدة المعنية، وذلك بما يتسق مع القوانين والممارسات الوطنية للدول، ودون المساس بالأمن الوطني والمصالح التجارية المشروعة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأطراف أن تكفل دقة المعلومات إذا كانت هناك دولة ثالثة معنية؛

‘2’ التشجيع على توثيق التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، حيثما كان ذلك مفيداً ومجدياً ومتسقاً مع القوانين الوطنية والقانون الدولي، بشأن المسائل المتصلة بتحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار بها.

الهدف 13: قيام السلطات الوطنية المختصة بتعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها، حيثما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

‘1’ تشجيع السلطات الوطنية المختصة، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً، على جمع البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية المضبوطة والمستردة، واستعراض التوجيهات والإجراءات والعمليات القائمة لجمع البيانات، إذا كان ذلك مناسباً؛

‘2’ اتخاذ تدابير معقولة، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً، لتحديد منشأ الذخيرة التقليدية المضبوطة والمستردة (الجهة المصنعة أو المستخدم النهائي الشرعي في حالات تحويل وجهتها) بغرض إجراء مزيد من التحليل؛

‘3’ القيام، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً، بالتحقيق في تحويل الوجهة من خلال تحليل أي علامات توضع على الذخيرة التقليدية أو عبواتها والرجوع إلى ما يقابلها من سجلات نقل وجرد قائمة؛

‘4’ النظر، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً ومجدياً من الناحية الاقتصادية، في استحداث وتطبيق تحسينات جديدة قائمة على التكنولوجيا من أجل توثيق الذخيرة التقليدية ووسمها وتعقبها على نحو فعال، بهدف تيسير التحقيق في تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بها؛

‘5’ تشجيع التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً، من أجل تعزيز قدرات السلطات المختصة على جمع وتحليل البيانات بشأن الذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها والمتجر بها بصورة غير مشروعة، لا سيما في البلدان النامية؛

‘6’ في السياقات التي يتقرر فيها أن الذخيرة التقليدية المسربة مرتبطة بالعنف المسلح، بما في ذلك العنف الجنساني، أو بانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، القيام حيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية، وممكناً ومناسباً، بتسجيل المعلومات عن الضحايا، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع

الجنس والعمر، لإتاحة إجراء تقييم لدور الذخيرة التقليدية المحوّلة وجهتها في مختلف أنواع العنف المسلح؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

‘1’ تشجيع السلطات المختصة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية أو عبواتها المضبوطة والمستردة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة أيضا الإرشادات العملية الموضوعية في إطار المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة؛

‘2’ توفير التدريب والتوجيه المناسبين بين الأقران، حسب الاقتضاء وبناء على الطلب، للسلطات المختصة، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون والجمارك ومراقبة الحدود الوطنية، بشأن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية أو عبواتها المضبوطة والمستردة، بما في ذلك من خلال إطار التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

الهدف 14: تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

‘1’ مواصلة تقييم ودراسة المنظور الجنساني والآثار الجنسانية فيما يتعلق بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها لتوجيه سياسات وبرامج إدارة الذخيرة التقليدية المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

‘2’ تعزيز مشاركة المرأة والرجل وقيامهما بدور قيادي على نحو كامل ومتساو وهادف وفعال في السياسات والممارسات وعمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية، لا سيما في مجال تنمية القدرات التنظيمية، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي؛

‘3’ زيادة فهم الأثر المتباين والعواقب الإنسانية للتجبريات غير المخطط لها في مواقع الذخيرة التقليدية، فضلا عن تحويل وجهة الذخيرة التقليدية، على النساء والرجال والفتيات والفتيان وحياتهم وسبل عيشهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

‘1’ النظر في الكم المتزايد من البحوث والتوجيهات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في مجال دعم وضع و/أو استعراض السياسات والممارسات الوطنية لإدارة الذخيرة التقليدية، وفي مجال تصميم وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

‘2’ تبادل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

الهدف 15: التشجيع على التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة من أجل تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

(أ) التدابير التمكينية المشتركة:

‘1’ الشروع في تبادل الآراء مع خبراء الصناعة والتكنولوجيا، على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، لاستكشاف الحلول الصناعية الحالية والناشئة الرامية إلى تعزيز سلامة سلسلة الإمداد في ميدان إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛

‘2’ التشجيع على الحوار والعمل، حيثما أمكن، على تعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، حسب الاقتضاء، بشأن التطورات التكنولوجية والسياساتية والمعارية في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛

(ب) التدابير التمكينية الممكنة الإضافية:

‘1’ النظر في تبادل الآراء مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، بشأن المساهمات المحتملة في تطوير النظم التي تسهم في زيادة فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها وبشأن المبادرات والبحوث التدريبية المتعلقة بذلك، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية؛

‘2’ تشجيع صناعة الذخيرة التقليدية، حسب الاقتضاء، على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في تنفيذ الإطار العالمي من خلال المبادرات والبحوث التدريبية، بما في ذلك بمشاركة الجهات المعنية صاحبة المصلحة، منها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث.

رابعاً - التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي

16 - تلتزم الدول، إذ تضع في اعتبارها أهمية التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لمقاصد هذا الإطار العالمي وأهدافه، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع الأهداف المبينة في الفرع الثالث أعلاه، بالتعاون والتنسيق فيما بينها سعياً إلى تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

17 - وينبغي للدول أن تقيم وتعزز التعاون والشراكات على جميع المستويات، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع قوانينها الوطنية، بما في ذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وعند الاقتضاء، مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث ذات الصلة والقطاع الخاص.

18 - وينبغي للدول أن تعين جهة اتصال وطنية للتبادل الطوعي للمعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا الإطار العالمي. وتشجّع الدول على تقديم الدعم التقني إلى جهة الاتصال الوطنية، أو إلى الموظف الحكومي المعني المسؤول مباشرة، بشأن المسائل المتصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتحويل وجهة الذخيرة التقليدية، وعلى إدراج معلومات محدثة عن طريقة الاتصال بجهة الاتصال الوطنية في التقارير والمعلومات المحدثة الوطنية الطوعية. وتشجّع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا على تعيين جهات اتصال مماثلة وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها.

19 - ويمكن للدول التي حددت الاحتياجات المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية بطريقة مأمونة وآمنة ومستدامة طوال دورة حياتها أن تلتزم المساعدة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية والمادية والمالية والقانونية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والخبرة في مجال بناء القدرات وإدارة المعارف، التي قد تساعد على معالجة الجوانب ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

20 - وينبغي للدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، القدرة على تقديم المساعدة القائمة على تلبية الاحتياجات والملائمة لخصوصيات الحالة والمستدامة إلى الدول التي تطلبها، حسب الاقتضاء، أن تقوم بذلك، بناء على الطلب، من أجل دعم تنفيذ هذا الإطار العالمي، مع التسليم بأن تولي الدول التي تتلقى المساعدة مقاليد الأمور على الصعيد الوطني في تنفيذ الإطار العالمي هو عامل بالغ الأهمية في نجاح المساعدة الفعالة والمستدامة.

21 - ويجوز للدول أن تطلب المساعدة أو تقدمها أو تتلقاها، بناء على الطلب، عن طريق جهات عدة منها الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية، أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، أو على أساس ثنائي، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، أو عن طريق المساهمة في الصناديق الاستثنائية داخل منظومة الأمم المتحدة فضلا عن الصناديق الاستثمارية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويجوز أيضا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتبادل طلب وتلقي المساعدة من بعضها من خلال التعاون الأقاليمي، بما في ذلك عن طريق الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

22 - وتطلب الدول إلى الأمانة العامة أن تنشئ، في إطار برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، آلية عالمية تتسم بالكفاءة والمرونة لطلب المساعدة وتقديمها وتلقيها في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك الطرائق والعمليات، بالاستفادة من التعاون مع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة وتعزيز هذا التعاون.

23 - وتطلب الدول إلى الأمانة العامة أن تحتفظ، في إطار برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة، بقائمة الخبراء التي تم التحقق من كفاءاتهم وفقا للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، بما يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة والتمثيل الجغرافي العادل، وأن تستكمل هذه القائمة، تمشيا مع مواصلة وضع هذه المبادئ التوجيهية، وتدعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى أن تنشئ، حيثما يلزم، قوائم خبراء إقليمية ودون إقليمية، وأن تحتفظ بها حسب الاقتضاء.

24 - وتشجّع الدول على استخدام نتائج التقييمات والتحليلات الطوعية على النحو المشار إليه في التدبير 2 (أ) '3' للاسترشاد بها في مجالات تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

25 - وينبغي للدول أن تتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الإدارة المأمونة والأمنة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، بما في ذلك في جملة أمور منها تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن تشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على تعزيز عمليات التبادل هذه على مستوى كل منها وفيما بين المناطق، حسب الاقتضاء.

26 - وتلتزم الدول بأن تضع، في إطار دورة ميزانية الأمم المتحدة المقبلة مباشرة في أعقاب اعتماد هذا الإطار العالمي، برنامجا دائما مخصصا للتدريب بمنح الزمالات في مجال الذخيرة التقليدية، من أجل تعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتعلقة بتنفيذ الإطار العالمي، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تعد خيارات تشمل ترتيبات التمويل والترتيبات الإدارية للبرنامج لكي تنتظر فيها الدول.

خامسا - المتابعة والاستعراض

27 - بغية تعزيز الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، والاحتياجات الخاصة والتدابير المتخذة بشأن التعاون والمساعدة الدوليين، نلتزم باتخاذ الخطوات أدناه من أجل التنفيذ والمتابعة الفعالين لهذا الإطار العالمي.

28 - عقد اجتماع تحضيري للدول في عام 2025، تُستكشف فيه الخيارات الممكنة لوضع عملية وطرائق التنفيذ الفعال للإطار العالمي، بالإضافة إلى التحضير لاجتماع الدول في عام 2027.

29 - الطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتشاور مع الدول، بوضع نموذج لتيسير الإبلاغ الوطني الطوعي من أجل مناقشته في الاجتماع التحضيري للدول لعام 2025 ثم للنظر فيه في اجتماع الدول لعام 2027. وينبغي لهذا النموذج أن يراعي النماذج القائمة وطرائق الإبلاغ، وظروف الدول وخصوصياتها واحتياجاتها وأولوياتها المختلفة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين.

30 - تشجّع الدول على تقديم لمحة عامة أولية طوعية في عام 2026 تتضمن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا الإطار العالمي بهدف إثراء مناقشات اجتماع الدول لعام 2027.

31 - عقد اجتماع للدول في عام 2027، ولاحقا على أساس منتظم يتم تحديده في اجتماع الدول لعام 2027 من أجل استعراض تنفيذ هذا الإطار العالمي. وينبغي لاجتماعات الدول أن تقمّ الممارسات والخبرات المكتسبة في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وتحدد التطورات التكنولوجية، وتتبادل الدروس المستفادة والتقدم المحرز في توفير التعاون والمساعدة الدوليين وتنفيذ هذا الإطار العالمي. وينبغي لاجتماعات الدول أن تسد الفجوات وتواجه التحديات وتتناول التوصيات في مجال إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك الاحتياجات والتدابير المتخذة بشأن التعاون والمساعدة الدوليين، وذلك بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، بصفة مراقبين.

32 - النظر في عقد اجتماعات للخبراء التقنيين الحكوميين، على النحو الذي تقررته اجتماعات الدول، وذلك بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، بصفة مراقبين. وينبغي لاجتماعات الخبراء التقنيين الحكوميين هذه أن تتناول قضايا ومواضيع معينة ذات صلة

بممارسات إدارة الذخيرة التقليدية، في نطاق هذا الإطار العالمي، على أن يشمل ذلك ما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين، بهدف تقديم توصيات لتتظر فيها اجتماعات الدول. وينبغي للدول أن تتظر، خلال اجتماعات الدول، في قضايا ومواضيع اجتماعات الخبراء التقنيين السابقة والمقبلة.

33 - دعوة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، إلى تقديم ورقات تقنية إلى الأمانة العامة بشأن أي قضايا مواضيعية أو أي فجوات أو احتياجات أو تدابير جديدة يتم تحديدها في تنفيذ هذا الإطار العالمي، ولا سيما بشأن القضايا والمواضيع المحددة التي تتناولها اجتماعات الخبراء التقنيين.

34 - تشجيع الدول، بعد اجتماع الدول لعام 2027، على تقديم تقارير وطنية طوعية بالإضافة إلى تحديثات طوعية، كلما ظهرت فجوات وتحديات وإنجازات ذات صلة، وحيثما انطبق ذلك وكان ممكناً، قبل انعقاد اجتماعات الدول. والطلب إلى الأمانة العامة استلام وتعميم التقارير الوطنية والتحديثات الطوعية ذات الصلة التي تسمح الدول بالكشف عنها للجمهور.

35 - تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على تعزيز تبادل الآراء بشأن تنفيذ هذا الإطار العالمي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حسب الاقتضاء.

36 - الطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل العمل كجهة وديعة للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، وتطوير واستعراض هذه المبادئ التوجيهية بمساعدة خبراء تقنيين من الدول المهمة، في إطار برنامج الضمانات المعززة، بحيث تغطي الجوانب ذات الصلة للإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وتراعي المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة القائمة وتكملها دون أن تكررهما.

37 - الطلب إلى الأمانة العامة أن تجمع معلومات عن المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية بشأن الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وأن تتعهد هذه المعلومات في منصة إلكترونية مناسبة، مع مراعاة المنصات القائمة ذات الصلة.

المرفق الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

الأسس المنطقية للأهداف في الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

يقدم هذا المرفق للمساعدة في فهم الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وفي حين أنه ليس عنصراً أساسياً في الإطار العالمي، وليس متاحاً بغرض تفسير الإطار العالمي، ولا ينطوي على أي التزام، ولا يسرد أي تدابير قابلة للتنفيذ، فإنه متاح للمساعدة على فهم الأهداف الواردة في الإطار العالمي، ولتوفير المعلومات اللازمة للتعاون والمساعدة الدوليين.

الهدف 1: استخدام وتعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الدولية ذات الصلة بالإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وتحسينها عند الاقتضاء

الأساس المنطقي للهدف

تؤدي المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة الدولية القائمة إلى تعزيز وتحسين الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وليست المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة وحدها هي التي تقدم إرشادات شاملة بشأن الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تستخدم معاييرها ومبادئها التوجيهية الخاصة بها). ولكن، بالنظر إلى أن صياغتها قد تمت تحت رعاية الأمم المتحدة، فإن نطاقها وتطبيقها مصممان ليكون لهما طابع عالمي. وهي تساعد الدول ذات القدرات الوطنية المتباينة على نحو شاسع، وتشكل جزءاً من إطار أوسع لأنشطة تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية على الصعيد العالمي في إطار برنامج الضمانات المعززة ومختلف البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعددة الجنسيات. ويمكن للزيادة في استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، أو المعايير أو المبادئ التوجيهية المقابلة لها، أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإدارة الآمنة والمأمونة للذخيرة التقليدية. وتتطلب المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، على وجه التحديد، تنقيحاً مستمراً لتعكس التحديات والحلول الجديدة في ميدان إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك وضع إرشادات وأدوات داعمة مصممة خصيصاً للتنفيذ في ظروف وطنية و/أو دون إقليمية وإقليمية محددة، وقادرة على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة توفر إرشادات جوهرية بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية، فمن الضروري توسيع نطاقها لتشمل إرشادات محددة بشأن المخاطر الأمنية للذخيرة التقليدية (لا سيما بشأن التخفيف من تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها) في جميع مراحل سلسلة الإمداد، مع مراعاة المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة القائمة ذات الصلة واستكمالها دون تكرارها.

الهدف 2: اعتماد نُهج محددة مستدامة ومدفوعة بالاحتياجات إزاء التعاون والمساعدة الدوليين، تكون مصممة خصيصا للسياقات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية، مع إيلاء الأولوية لمشاركة الجهات المتلقية وتوليها زمام الأمور بشكل كامل

الأساس المنطقي للهدف

تعتمد الإدارة المستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على قيام الدول بتطوير قدراتها الوطنية والحفاظ عليها. بيد أن التعاون والمساعدة الدوليين أمران حاسمان في عملية قيام بعض الدول بتطوير قدراتها الذاتية وتحقيق نجاح عام في الإدارة المستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ولدى بروز تباين بين الاحتياجات والموارد الوطنية والدعم المقدم من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، فإن المكاسب التي تتحقق في تعزيز الإدارة الآمنة والمأمونة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها قد لا تدوم طويلا. وعلاوة على ذلك، فإن ازدواجية مبادرات التعاون والمساعدة الدوليين تحول دون تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد القيمة والشحيحة على الجهات المتلقية. ويمكن تجنب ذلك من خلال تكييف المساعدة مع مختلف الظروف الوطنية و/أو دون الإقليمية والإقليمية؛ وزيادة عدد الجهات المعنية الوطنية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها؛ وتعزيز الحوار وتلقي الانطباعات بين مقدمي الخدمات والجهات المتلقية لها؛ والاعتراف بأن القدرات الوطنية اللازمة للإدارة الفعالة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها غالبا ما تكون مستمدة من قطاعات الحكومة وليس فقط من داخل قطاعي الدفاع والأمن، وأن من الضروري تعزيزها؛ والتشجيع، عند الاقتضاء، على مشاركة الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (مع الاعتراف بإمكان وجود أوجه تشابه في ظروف الدول داخل نفس الأقاليم والمناطق دون الإقليمية، وبفوائد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي).

الهدف 3: تقديم الدعم، عند الاقتضاء، للآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعنى بمسألة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

الأساس المنطقي للهدف

قد تكون بين الدول قواسم مشتركة أكبر من حيث التحديات والحلول المتعلقة بالذخيرة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مما تكون عليه الحال على الصعيد العالمي. وفي بعض المناطق، اتخذت أيضا مبادرات إقليمية أو دون إقليمية راسخة تركز على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها أو لها صلة مباشرة بهذا المجال. وبالنظر إلى وحدة الهدف القوية والتعاون الوثيق في بعض الأقاليم والمناطق دون الإقليمية، فإن الإجراءات المتخذة على هذه المستويات يمكن أن تكون بمثابة عامل محفز لتحقيق الطموحات العالمية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

الهدف 4: إيلاء الأولوية لاستدامة قدرات السلطات الوطنية ذات الصلة على إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

الأساس المنطقي للهدف

الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها هي عملية متعددة المستويات تتطلب مجموعة كاملة من القدرات التي تتيح تطبيق الخبرات و/أو إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وتُعرف

أيضا هذه القدرات، التي تمكن أي مؤسسة (مثل القوات العسكرية والأمنية) من الحفاظ على خبرتها، بالقدرات المؤسسية. ولا ترتبط القدرات المؤسسية بإدارة الذخيرة التقليدية فحسب، بل أيضا بإدارة الأصول على اختلافها. وهي تشمل العمليات (أي الإدارة طوال دورة الحياة)، والأدوار الوظيفية (أي الجهات المعنية على جميع المستويات)، إلى جانب خطوط تمكين القدرات. ويشير مصطلح "خطوط تمكين القدرات" إلى القدرة على نطاق المؤسسة (مثلا، وزارة الدفاع) على إدارة الموارد وتخصيصها لإنتاج القدرات المطلوبة. وتشمل خطوط تمكين القدرات هذه العقيدة والمفاهيم، والتنظيم، والتدريب، والمواد، والأفراد، والشؤون المالية، والبنية التحتية، والسلامة والأمن. وينبغي أيضا لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها أن تخضع لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وأن تعتمد آليات شفافة وخاضعة للمساءلة لصنع القرار والرقابة، وأن ينظر فيها، حيثما ينطبق ذلك، ضمن أطر أوسع نطاقا تشمل قضايا السلام والأمن والتنمية ومنع نشوب النزاعات. وتشير تقييمات التعاون والمساعدة الدوليين الناجحين إلى أن الدول هي أكثر ميلا إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها عندما تفهم قدراتها المؤسسية وتحدد وتوفر لها الموارد على النحو الملائم.

الهدف 5: السعي إلى مراقبة الذخيرة التقليدية في المخزونات الوطنية بصورة ملائمة ومنهجية ومستدامة

الأساس المنطقي للهدف

تتمثل مراقبة الذخيرة التقليدية في الجمع والتقييم الدقيقين لجميع البيانات المتعلقة بوحدة من وحدات الذخيرة التقليدية لتحديد حالتها طوال دورة حياتها. ويختلف أسلوب المراقبة وفقا لنوع الذخيرة ومخاطر السلامة التي تشكلها. وبالنسبة للذخيرة التقليدية ذات العيار الأثقل، تعد المراقبة عنصرا أساسيا لا غنى عنه في الإدارة الآمنة للذخيرة، ولا سيما لرصد استقرار المواد العالية الطاقة، مثل أنواع وقود الدفع. وعلى النقيض من ذلك، قد تكون متطلبات مراقبة الذخيرة التقليدية ذات العيار الخفيف أقل بكثير. وتبعا لأنواع الذخيرة، تشمل المراقبة التفتيش المادي، والتجريب، والتحليل الكيميائي لوقود الدفع، والإبلاغ عن استخدام الذخيرة التقليدية (بما في ذلك دقتها، وسلامتها، وأي حوادث أو أحداث مرتبطة بها، وعمرها، ومكوناتها، والظروف والبيئات التي استخدمت أو خزنت فيها). ومن بين جميع أنشطة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، تتطلب المراقبة المنتظمة للذخيرة التقليدية، ولا سيما الذخيرة ذات العيارات الأثقل، أعلى مستوى من القدرات التقنية (بما في ذلك تدريب الموظفين الخبراء على التفتيش المادي، والتحليل الكيميائي لوقود الدفع، وتطوير مرافق الاختبار). ويفتقر العديد من الدول إلى القدرة اللازمة على مراقبة الذخيرة التقليدية، مما يعني أنه على الرغم من أوجه التقدم الأخرى التي قد تحرزها في الإدارة الآمنة للذخيرة التقليدية، فإن مخزوناتها لا تزال معرضة بشكل أساسي لخطر عدم استقرار "مدة صلاحية المواد الكيميائية" وما يترتب على ذلك من خطر حدوث انفجارات غير مقررة للذخيرة. وعلى هذا النحو، وسواء على الصعيد الوطني أو في سياق برامج التعاون والمساعدة الدوليين، فإن تطوير قدرة منهجية كافية على مراقبة الذخيرة التقليدية هو مهمة رئيسية. واستجابة لذلك، ينبغي اعتبار بناء القدرات المستدامة للأفراد وتدريبهم، وتوفير مرافق الاختبار المناسبة، والتطوير المستمر للإرشادات أولويات دولية.

الهدف 6: استخدام عمليات ملائمة للحد من المخاطر من أجل إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية

الأساس المنطقي للهدف

يشكل تخزين الذخيرة التقليدية ضمن المخزونات الوطنية مخاطر كامنة على سلامة الناس والمناطق المحمية والبنية التحتية الحيوية. ويساعد إجراء عملية للحد من المخاطر بشكل كافٍ على تحديد التدابير المناسبة لخفض المخاطر إلى مستويات تعتبرها كل دولة مقبولة. ومن أكثر الوسائل فعالية للحد من مخاطر انفجار غير مقرر للذخيرة التقليدية و/أو التخفيف من حدتها استخدام حدود الكمية والمسافات الفاصلة. وتشمل التدابير المصاحبة لذلك تحديد كميات قصوى من المتفجرات لكل موقع ذخيرة تقليدية (يسمى عادة "ترخيص مرافق المتفجرات")، وتخزين أنواع الذخيرة المتوافقة معاً فقط (تسمى عادة "المجموعات المتوافقة من الذخائر"). وتسهم هذه التدابير، في حالة وقوع انفجار غير مقرر، في كفاية ما يلي: (أ) وجود مسافة كافية داخل المخازن التي تحتوي على مجموعات ذخيرة تقليدية متوافقة، ومسافة كافية فيما بين هذه المخازن لمنع جميع الذخائر المخزنة في الموقع من الانفجار، و (ب) بقاء الأشخاص والمناطق المحمية والبنى التحتية الحيوية على مسافات آمنة مقبولة. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان منع توغل المدنيين داخل مسافات الأمان المحيطة بمواقع تخزين الذخيرة التقليدية (التي يطلق عليها عادة "حماية مرافق المتفجرات"). وفي حين أن تحسين سلامة المخزونات الوطنية عن طريق تطوير قدرة كافية لمراقبة الذخيرة التقليدية قد يستغرق بعض الوقت، فإن تطبيق عمليات الحد من المخاطر قد يكون له أثر فوري على المخاطر التي تشكلها مخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية المخزنة بشكل غير آمن.

الهدف 7: إنشاء نظم ملائمة طوال دورة الحياة لإدارة مخزون الذخيرة التقليدية وحفظ سجلاتها في

إطار الملكية والمراقبة الوطنيتين

الأساس المنطقي للهدف

تعد قدرة السلطات الوطنية على تصنيف (تخصيص الذخيرة التقليدية لأدوار أو عمليات مختلفة)، وتحديد كمية وموقع الذخيرة التقليدية الخاضعة للمسؤولية والمراقبة الوطنيتين، أحد الشروط المسبقة للإدارة الفعالة للذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وهذه القدرة ليست حاسمة فقط من منظور سلامة الذخيرة التقليدية (يلزم تحديد الذخيرة التقليدية غير المستقرة والتخلص منها) أو الأمن المادي (يلزم تحديد حالات فقدان أو سرقة الذخيرة التقليدية ومعالجتها)؛ بل هي من متطلبات الأمن الوطني. وقد تواجه الدول غير القادرة على تصنيف الذخيرة التقليدية وتحديد كمياتها ومواقعها ضمن مخزوناتها الوطنية صعوبات في جملة من الأمور من بينها التنبؤ بالاحتياجات من الذخيرة التقليدية (تلبية معدلات الاستهلاك اليومي من الذخيرة) في حالة الحاجة إلى الدفاع عن النفس؛ وجدولة شراء الذخيرة التقليدية بكفاءة لتحل محل الذخيرة التقليدية غير الصالحة للاستعمال أو المتقدمة؛ وتجديد مخزون الذخيرة التقليدية الوطنية بفعالية من حيث التكلفة. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تقوم الدول بوضع وتعهد نظم وطنية ملائمة لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية وحفظ السجلات.

الهدف 8: تعزيز شفافية سلسلة الإمداد من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر تحويل الوجهة وتخفيفها على نحو شامل عند الإذن بعمليات نقل الذخيرة التقليدية

الأساس المنطقي للهدف

يمكن أن يحدث تحويل الوجهة في أي مرحلة من مراحل سلسلة إمداد الذخائر التقليدية (من التصنيع إلى الاستخدام أو التخلص منها في نهاية المطاف). ومن الضروري أن تعترف الدول المصدرة والمتلقيّة لعمليات نقل الذخيرة التقليدية بمسؤوليتها عن مكافحة تحويل الوجهة. ونظرا لصعوبة تناول مسألة تحويل الوجهة بشكل كامل بعد وقوعه، فإن تعزيز الشفافية في سلسلة الإمداد (معرفة المزيد عن سلسلة الإمداد الواردة) والنظر في مخاطر تحويل الوجهة قبل النقل يساهمان في تقليل فرص تحويل الوجهة. وبوجه عام، يحدث تحويل الوجهة عندما يكون أحد الأطراف في سلسلة الإمداد: (أ) يفتقر إلى القدرة على تأمين الذخيرة التقليدية من الضياع أو السرقة أو الحيازة غير المأذون بها؛ أو (ب) يحول عمدا وجهة العتاد المنقول.

الهدف 9: التخفيف من خطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية بعد النقل، بما في ذلك من خلال شهادات المستخدم النهائي أو ما يعادلها من الناحية الوظيفية من مستندات محددة الشروط ثنائيا

الأساس المنطقي للهدف

تستخدم الدول شهادات المستخدم النهائي والوثائق المكافئة وظيفيا على نطاق واسع، وإن لم يكن عالميا، للتخفيف من مخاطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار بها بعد النقل. وفي هذا الصدد بعينه، يمكن أن تخدم شهادة المستخدم النهائي غرضين هما: (أ) تحديد هوية المستخدم النهائي والاستخدام النهائي المعلن، مما يسمح للدولة مانحة الإذن بتقييم ما إذا كان ذلك المستخدم النهائي أو الاستخدام النهائي يشكل خطرا في تحويل الوجهة؛ (ب) كفالة عدم قيام المستخدم النهائي بإعادة نقل الذخيرة التقليدية إلى طرف لم يكن موضوع تقييم مخاطر تحويل الوجهة قبل النقل الذي تجريه الدولة المصدرة. ويتعزز الضمان الذي توفره شهادة المستخدم النهائي للدولة المصدرة بتحديد المستخدم النهائي والاستخدام النهائي على نحو أدق وبتقديم ضمانات مع المستخدم النهائي؛ ومن بين أكثر هذه الضمانات فائدة، "شروط عدم إعادة النقل" التي تقيد قدرة المستخدم النهائي على إعادة نقل العتاد دون موافقة خطية مسبقة من الدولة المصدرة، أو على فعل ذلك في حدود استثناءات محددة بوضوح يتم تحديدها ثنائيا.

الهدف 10: منع الجهات المتلقيّة غير المأذون لها، بمن في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، من الحصول على الذخيرة التقليدية القابلة للاستعمال المخبأة والمتروكة وغير المزالة وعلى موادها العالية الطاقة

الأساس المنطقي للهدف

تجذب الذخيرة المخبأة أو المتروكة اهتمام الجهات المتلقيّة غير المأذون لها، بمن في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تستخدم الذخيرة التقليدية، أو المتفجرات التي يمكن استخلاصها منها، كعبوة رئيسية في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ومن الأولويات منع تحويل وجهة جميع الأسلحة التقليدية والذخائر وما يتصل بها من عتاد وحيازتها ونقلها بصورة غير مشروعة إلى جهات متلقيّة غير مأذون لها ومن جانبها وفيما بينها، بمن في ذلك المجرمون والجماعات

الإجرامية المنظمة والإرهابيون. فالمواد المتفجرة الموجودة ضمن الذخيرة التقليدية (بما في ذلك المواد التي يتم جمعها من الذخائر المتفجرة المتروكة والذخائر غير المنفجرة) يمكن أن تتيح للإرهابيين، وبعض الجماعات الإجرامية، أداء أحسن وأكثر أماناً وموثوقية مما يمكن تحقيقه عادة من خلال إنتاج المتفجرات اليدوية الصنع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين بإنتاج كميات ضخمة من منظومات الأسلحة اليدوية الصنع المصممة خصيصاً لإشعال الذخيرة التقليدية أو إطلاقها يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لاستعادة المواد العالية الطاقة المخبأة والمتروكة وغير المزالة التي يمكن الحصول عليها من الذخيرة التقليدية، والتخلص منها على نحو أكثر فعالية.

الهدف 11: تعزيز وسم وتعقب الذخيرة التقليدية الخاضعة للملكية والمراقبة الوطنيتين

الأساس المنطقي للهدف

عند التحقيق في تحويل وجهة الذخيرة التقليدية، كثيراً ما تحتاج السلطات إلى معلومات تعريفية عن الذخيرة لتحديد هوية دولة الاستخدام النهائي المأذون لها، وإذا أمكن، معرفة لماذا لم تعد الذخيرة التقليدية في حوزة دولة الاستخدام النهائي تلك أو تحت سيطرتها. ومع وجود أنواع عديدة من الذخائر التقليدية في المخزونات الوطنية، فإن المعرف الأساسي هو رقم الكمية، الذي يكون مطابقاً لجميع الوحدات في تلك الكمية. ويمكن وضع علامات على أرقام الكميات على عبوات الذخيرة التقليدية، أو على الصنف الفردي نفسه، خاصة بالنسبة للأنواع الأكبر من الذخيرة التقليدية. ويتراوح حجم الكميات بين آلاف وملايين الوحدات، بحسب نوع الذخيرة التقليدية وعمليات التصنيع. وبالنسبة للسلطات التي تحقق في الذخيرة التقليدية المضبوطة أو المستردة، يمكن أن تشكل أحجام الكميات الكبيرة تحديات. فالذخيرة التقليدية من كمية واحدة يمكن استخدامها للوفاء بعقود/شحنات مختلفة إلى دول مشترية/مستخدمين نهائيين مختلفين، وقد يكون من الصعب جداً، في أعقاب الاسترداد بعد حصول عملية تحويل الوجهة، تحديد أي من الزبائن من الدول المأذون لها/الشرعية قد حوّل وجهة جزء من تلك الكميات. ويتمثل أحد الحلول الممكنة، حيثما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية ويكون ممكناً ومجدياً اقتصادياً، في أن تطلب الدول المشترية تطبيق أرقام "الكميات الفرعية" وقت الصنع. وهذه الأرقام هي كميات فرعية من رقم الكمية "الفعالية" أو "الرئيسية"، وتستخدم في تقسيم الكمية إلى كميات فرعية. وفي حال استخدامها، فإن وسم الكمية الفرعية يزيد من إمكانية تحديد هوية الزبائن من الدول أو المستخدمين النهائيين في السجلات ذات الصلة. ويمكن استخدام وسوم أساسية مطبقة على فرادى وحدات الذخيرة التقليدية (تحدد الجهة المصنعة وسنة الإنتاج) في بعض الحالات، حيثما يكون ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية وممكناً ومجدياً اقتصادياً، للمساعدة في كشف ورصد تحويل مسار الذخيرة. وفي بعض الحالات، قد تقدم التقنيات والعمليات الجديدة حلولاً فعالة من حيث التكلفة لوضع الوسوم الفردية أثناء عملية التصنيع وبعدها. ويشمل ذلك الطباعة، والختم، والوسم بالليزر، ووضع علامات مجهزة، أو إدماج أو تطبيق توليفات لتحديد عناصر الفلزات الأرضية النادرة (وسم كيميائي).

الهدف 12: تعزيز تبادل المعلومات الطوعي بشأن تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بها على كل من الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي

الأساس المنطقي للهدف

يمكن التصدي للاتجار غير المشروع بالذخيرة التقليدية عبر الحدود بمزيد من الفعالية من خلال نهج منسقة على كل من الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي. وكثيرا ما تتقاسم الجهات المتلقية غير المأذون لها، بمن في ذلك المجرمون والجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون، الذين ينشطون عبر الحدود، مصادر مشتركة للذخيرة التقليدية، مما يجعل تبادل المعلومات على كل من الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي بشأن تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار بها مفيدا بشكل خاص. وتستفيد السلطات الوطنية المختصة، مثل أجهزة إنفاذ القانون أو الجمارك ومراقبة الحدود، المكلفة بالخطر أو التحقيقات الجنائية أو المشاركة في الإجراءات القضائية الجنائية المتعلقة بالاتجار بالذخيرة التقليدية عبر الحدود، من إمكانية الحصول على المعلومات التي يتم تبادلها على أساس طوعي، والتي تحدد الذخيرة التقليدية المضبوطة والمستردة حسب جملة أمور منها النوع والعار ورقم الكمية (حيثما ينطبق ذلك) والجهة المصنعة، وطريقة الشحن أو طريقة الإخفاء.

الهدف 13: قيام السلطات الوطنية المختصة بتعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها، حيثما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية

الأساس المنطقي للهدف

يعد جمع البيانات عن الذخائر التقليدية المضبوطة والمستردة، في سياق عمليات إنفاذ القانون والجمارك ومراقبة الحدود على الصعيد الوطني، أمرا أساسيا لتحديد عمليات تحويل الوجهة وتحليلها ومعالجتها. وفي بعض الحالات، تتغاضى السلطات الوطنية المختصة عن الذخيرة التقليدية أثناء التحقيق في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن شأن جمع البيانات عن الذخيرة التقليدية المحوَّلة وجهتها وتحليلها على نطاق أوسع وبدقة أن يدعم الجهود الرامية إلى مراقبة تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار بها وتنقيح الأدوات اللازمة للتصدي لها. ويمكن أن تدعم هذه المعلومات أيضا تقييمات مخاطر تراخيص النقل، وفي نهاية المطاف، إدارة قوانين ولوائح وعمليات مراقبة النقل ومراجعتها إذا لزم الأمر.

الهدف 14: تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

الأساس المنطقي للهدف

طالما اعترفت الدول بالعواقب السلبية للتعجيرات غير المقررة في مواقع الذخيرة التقليدية وكذلك تحويل وجهة الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بها، وآثارها المختلفة على النساء والرجال والفتيات والفتيان وعلى حياتهم وسبل عيشهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم. والنساء، على وجه الخصوص، هنّ أكثر عرضة لخطر العنف الناجم عن الإدارة غير الفعالة للذخيرة التقليدية، والذي يرتكب من خلال العنف الجنساني. وهناك أيضا اعتراف متزايد بأهمية مشاركة المرأة وقيادتها بشكل كامل ومتساو وهادف وفعال في جميع جوانب إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وفي بلوغ فهم أفضل للآثار التضاضلية الناجمة

عن عدم فعالية إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على النساء والرجال والفتيات والفتيان. ويوفر المنظور الجنساني رؤى رئيسية حول كيفية تأثر الأفراد والجماعات بشكل مختلف بالنزاع المسلح والأسلحة، ويؤدي تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بشكل أفضل وأكثر فعالية. وتشير المجموعة المتنامية من البحوث في هذا المجال إلى وجود ثغرات في جملة أمور منها جمع البيانات المتعلقة بالآثار الجنسانية الناجمة عن الإدارة غير الفعالة لمخزونات الذخيرة التقليدية الوطنية؛ وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إدماج منظور جنساني في السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية، بما في ذلك في سياق التعاون والمساعدة الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين. ولمعالجة هذه الثغرات، هناك حاجة إلى النظر في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، باستخدام تحليل جنساني، من أجل تحديد نقاط الدخول ذات الصلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الهدف 15: التشجيع على التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة من أجل تعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها

الأساس المنطقي للهدف

يمكن أن يكون للقطاعات غير الحكومية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والصناعة، عند الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية، أدوار تكميلية تؤديها في الميادين ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك، في جملة أمور، وحيثما كان ذلك متسقاً مع القوانين الوطنية: التطورات التكنولوجية المتعلقة بسلامة الذخيرة التقليدية وأمنها وإمكانية تعقبها؛ وتطوير أنظمة إدارة سلسلة الإمداد طوال دورة الحياة (بما في ذلك النظم الموسوعة لتعزيز أمن سلسلة إمداد سلع الأسواق المدنية)؛ والتحقيقات في حوادث الذخيرة التقليدية (لا سيما الانفجارات غير المقررة)؛ وتقييم البرامج المصممة لتعزيز إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بما في ذلك في إطار التعاون والمساعدة الدوليين. ويمكن أن تؤدي الحلول التقنية والبحوث والممارسات الجيدة المستمدة من هذه الميادين إلى تحسين إدارة الذخيرة التقليدية طوال فترة حياتها.